

حركة النهضة تتخفي وراء الدفاع عن الديمقراطية في مواجهة قيس سعيد

أداء محدود من الحزام السياسي الداعم للرئيس التونسي



تحشيد الأحزاب والشارع ضد الرئيس سعيد

مشروع ميزانية ليبيا لا يشمل المؤسسة العسكرية

طرابلس - طالب الناطق باسم مجلس النواب الليبي (البرلمان) عبدالله بلحبق بتخصيص ميزانية للجيش بقيادة المشير خليفة حفتر في الميزانية العامة للدولة لسنة 2021، حيث لم يتضمن مشروع الميزانية المقترح من طرف حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة ذلك.

وقال بلحبق إثر تعليق الجلسة مساء الإثنين إنه "في جلسة الإثنين تم التأكيد على ضرورة تخصيص ميزانية للقوات المسلحة الليبية".

وأضاف في تسجيل مصور نُشر على موقع البرلمان أن "مجلس النواب أقر تشكيل لجنة لدراسة الردود الواردة من الحكومة وكذلك دراسة مشروع قانون الميزانية".

وأوضح "كما أقر المجلس بضرورة حضور وزير المالية للرد على ملاحظات أعضاء مجلس النواب وإيجاد الحلول المناسبة لباقي البنود التي مازالت قيد المداولة".

وأبدى نواب برلمانيون رفضهم لعدم إدراج ميزانية للجيش، وذلك خلال الجلسة العامة التي عُقدت لمناقشة واعتماد الميزانية العامة.

وأعرب عضو لجنة الدفاع والأمن القومي النيابية طارق الجروشي استغرابه من عدم إدراج ميزانية محددة وواضحة للقوات المسلحة في موازنة العام 2021، قائلا في كلمة خلال الجلسة

"إن مقترح الميزانية العامة للدولة المقدم من قبل حكومة الوحدة الوطنية برئاسة الدبيبة لم يشهد إدراج هذا الشيء للقيادة العامة للقوات المسلحة"، متسائلا "هل هذا نوع من العقاب؟".

وأوضح الجروشي أن "عدم إدراج ميزانية محددة للقوات المسلحة بشكل واضح رغم تكبير الدبيبة بذلك أمر مفروض"، داعيا إلى "ضرورة رصد ميزانية لتتبع التطوير والتدريب والقوة والعتاد لمواجهة الأعداء والمساهمة في استتباب الأمن".

ولم يصادق البرلمان الليبي إلى حد الآن على الميزانية بسبب عدم الاستجابة لتوصيات النواب بشأنها.

وتتعلق تلك التوصيات بتقليص حجم الميزانية وإضفاء الشفافية على أوجه إنفاقها.

وعملت حكومة الوحدة الميزانية حيث بلغت في مقترحها الجديد 93.8 مليار دينار وفقا لما أعلن عنه الناطق باسمها محمد حمودة، وذلك مقارنة بـ 96 مليار دينار في مقترحها الأول الذي رفضه البرلمان.

وقال عضو مجلس النواب صالح فحمة إن سبب عدم اعتماد مجلس النواب لمقترح الميزانية العامة كاملة والإكتفاء بالباب الأول يرجع لمخالفة الحكومة للملاحظات التي قدمها مجلس النواب.

واقترح دفاع تلك الأحزاب على تصريحات متقطعة تُهاجم حركة النهضة الإسلامية دون تحرك فعلي للتصدي للحملة التي باتت تهدد مصداقية مؤسسة الرئاسة، خاصة

بعد اتهام الرئيس سعيد من طرف نائب إسلامي بتلقي أموال أجنبية في حملته الانتخابية.

والثلاثاء اتهم النائب البرلماني عن حركة الشعب (قومي) في تصريحات إذاعية حركة النهضة بأنها مساهمة في صياغة الوثيقة التي نشرها موقع "ميدل إيست آي" البريطاني قائلا "هذه أساليب حركة النهضة وغرفها المظلمة... الحديث مستمر عن الانقلابات من قبل الحركة في حين أن التاريخ الانقلابي الحقيقي عند حركة النهضة".

وبالرغم من أن حزبه بات يُعد من المقربين من سعيد، إلا أن الشواشي ينفي ذلك قائلا "نحن نقول له أحسنت عندما يحسن وعندما يخطئ نعارضه، نحن لسنا كتيار ديمقراطي تابعين أو ضمن حزام سياسي داعم للرئيس سعيد الذي تلتقي معه في العديد من الأفكار لكن لسنا مطالبين بالدفاع نيابة عنه، هو له كل الصلاحيات ليدافع عن نفسه".

أظهرت فشلا ذريعا في إدارة الشأن العام بعد انتفاضة 14 يناير التي أطاحت بحكم الرئيس الراحل زين العابدين بن علي.

وقال الأمين العام لحزب التيار الديمقراطي غازي الشواشي "نعم الانتقال الديمقراطي مهدهد، لكن ليس من المؤسسة العسكرية أو من الرئيس سعيد أو غيره، هو مهدهد نتيجة فشل من يمسكون بزمام الأمور ويديرون الشأن العام في البلاد".

وأوضح الشواشي في تصريح لـ "العرب" أن "حركة النهضة باتت تحمل لواء معاداة سعيد، وهذا لا يساهم في حلحلة الأزمة الراهنة بل سيعمقها، هي تطلب تحقيقا لكن هذا التحقيق ينبغي أن يكون بعيدا عن مؤسسة الرئاسة والدولة، بيان النهضة سيعمق الأزمة وهو يعكس نقضا في النسيج السياسي ما سيؤدي من حدة الأزمة".

وبالرغم من أن الحملات التي باتت تستهدف الرئيس سعيد قد تفاقمت مؤخرا، إلا أن الحزام السياسي الذي يدعمه والمتكون من عدة أحزاب وشخصيات سياسية على غرار حركة الشعب يبدو مترددا في مواجهة خصوم الرئيس وفي مقدمتهم حركة النهضة الإسلامية.

الارتداد عن الخيار الديمقراطي وعن المكاسب التي حققتها الثورة في كل المجالات".

ورأى المحلل السياسي بن سالم محاولة للخروج من العزلة السياسية الأخيرة التي أجهضت أحداث الحزب الإسلامي على غرار محاولة تركيز محكمة دستورية على مقاسها وسعيها للمرور بقوة من خلال تمرير تعديل وزاري يرفضه الرئيس سعيد.

وتبدو الحركة وكأنها دخلت في مواجهة مع سعيد، خاصة بعد تحركاته الأخيرة التي أجهضت أحداث الحزب الإسلامي على غرار محاولة تركيز محكمة دستورية على مقاسها وسعيها للمرور بقوة من خلال تمرير تعديل وزاري يرفضه الرئيس سعيد.

واعتبر المحلل السياسي التونسي خليفة بن سالم أن "النهضة دخلت

لجأت حركة النهضة الإسلامية إلى الدعوة لتشكيل جبهة للدفاع عن الديمقراطية لمواجهة الرئيس قيس سعيد الذي يخوض صراعا مريرا مع الحركة الإسلامية على العديد من المستويات، بدءا من صراع الصلاحيات مع رئيس الحركة راشد الغنوشي الذي يرأس أيضا البرلمان وليس انتهاء بالصراع حول الحكومة الحالية.

صغير الحيدري

مرحلة اليأس بشأن إمكانية القيام بمصالحة مع الرئيس واتهامها له بأنه يسعى لتقويض المسار الديمقراطي لا معنى ولا مبرر له، ولا نرى أن ما يقوم به الرئيس محاولة للالتفاف على الانتقال الديمقراطي، إلى حد الآن لم نر هذا".

وتابع بن سالم في تصريح لـ "العرب" "اعتقد أن ملف الانقلاب هو مجرد زوبعة في فنجان، وعلى من سينقلب أصلا الرئيس؟ على نفسه؟ فكرة الانقلاب هي فكرة سخيفة خاصة وبهذا الإخراج تبدو أكثر سخافة لأن الانقلاب لا يمكن أن يكون في وثيقة.. لا تُكتب وثائق حول الانقلابات".

وما يسترعي الانتباه في بيان حركة النهضة الإسلامية الثلاثة أن الحركة لم تتردد في الدعوة مجددا إلى تشكيل جبهة لحماية المسار الديمقراطي، ما قرأته أوساط سياسية على أنه محاولة للخروج من العزلة السياسية التي تعانيها النهضة عبر حشد بقية الأحزاب.

وتبدو الحركة وكأنها دخلت في مواجهة مع سعيد، خاصة بعد تحركاته الأخيرة التي أجهضت أحداث الحزب الإسلامي على غرار محاولة تركيز محكمة دستورية على مقاسها وسعيها للمرور بقوة من خلال تمرير تعديل وزاري يرفضه الرئيس سعيد.

وأضافت الحركة "مما زاد من خطورة هذه الوثيقة أنها تتساقط مع خطابات الأطراف المناوئة للمسار الديمقراطي والعاملة على إرباك الوضع العام بالبلاد، لكل هذه الاعتبارات فإن الحركة تدعو إلى فتح تحقيق جدي وسريع حول هذه الوثيقة لكشف جميع ملامساتها، وطمأنة الرأي العام الوطني والدولي".

ويُعتبر تحميل حركة النهضة ضمنا للرئيس سعيد ومؤسسة الرئاسة مسؤولية هذه الوثيقة تساؤلات، خاصة أنها لا تحمل أي إضفاء وليس معروفا الجهة التي تلقى خلفها، علاوة على أنها تدرج في سياق حملة استهدفت الرئيس سعيد قادها بالأساس في وقت سابق النائب الإسلامي راشد الخباري الذي نشر تسريبات تشكك في نزاهة سعيد.

واعتبر المحلل السياسي التونسي خليفة بن سالم أن "النهضة دخلت

واعتبر المحلل السياسي التونسي خليفة بن سالم أن "النهضة دخلت

محمد ماموني العلوي

الرباط - انتقد المغرب بشدة استمرار جنوب أفريقيا في دعم جبهة البوليساريو الانفصالية داخل أروقة الأمم المتحدة، وذلك بوقوفها إلى جانب ممثل الجبهة الانفصالية في نيويورك مطالبا بإبائها بالالتزام بالقرارات الأممية حول النزاع المفتعل.

وتأسف السفير الممثل الدائم للمغرب بالأمم المتحدة عمر هلال في رسالة وجهها مساء الإثنين إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة بالخصوص "تمسك جنوب أفريقيا بدورها كبعوث لمحتال يدعي حصوله على اعتماد مزعوم كسفير ممثل البوليساريو بالأمم المتحدة، وهي صفة لم تحولها له أبدا المنظمة".

وردا على نقل الممثلة الدائمة لجنوب أفريقيا رسالة من البوليساريو إلى مجلس الأمن، دعا الدبلوماسي المغربي جنوب أفريقيا إلى "الالتزام بالموقف الرسمي للأمم المتحدة، كما عبر عنه أمينها العام في تقاريره المتعاقبة لمجلس الأمن، والتي تصف هذا المحتال بالتمثل البسيط للبوليساريو في نيويورك، وليس

ووفقا لمراقبين، تعد جنوب أفريقيا من أبرز الداعمين لجبهة البوليساريو لذلك تتحرك لإيصال رسائلها في الأمم المتحدة، لكن ذلك قد يضع مصالح بريتوريا على المحك.

وقال محمد لكريني أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية جامعة ابن زهر، في تصريح لـ "العرب"، "إن جنوب أفريقيا تعد إلى جانب الجزائر داعما أساسيا لجبهة البوليساريو على المستويين الإقليمي والدولي، لذلك لا نستغرب من الدعم الذي تقدمه بريتوريا عبر اتصال صفة تمثيل البوليساريو في منظمة الأمم المتحدة". وتابع أن "هذه السلوكات التي تلجأ إليها جنوب

المغرب يدين مغالطات جنوب أفريقيا بشأن النزاع حول الصحراء

على الإطلاق في الأمم المتحدة"، قائلا "ربما تخطط جنوب أفريقيا بين الاسم المختصر لنيويورك والأمم المتحدة".

وتابع "حتى إن لم يرق الأمر لجنوب أفريقيا، فإنها لن تجد في الموقع الرسمي للأمم المتحدة، ولا في الدليل الدبلوماسي، الكتاب الأزرق، ولا حتى في أي وثيقة للأمم المتحدة، أدنى إشارة إلى ما يسمى بتمثيلية هذه المجموعة المسلحة لدى الأمم المتحدة"، مشيرا إلى أن "إصرار جنوب أفريقيا على مساندة هذا الانتحال في الصفة لا يمكن أن يضلل مجلس الأمن، ولا أن يضيء أي شرعية على تمثيلية مزعومة موجودة فقط في مخيمات تندوف بالجزائر".

ووفقا لمراقبين، تعد جنوب أفريقيا من أبرز الداعمين لجبهة البوليساريو لذلك تتحرك لإيصال رسائلها في الأمم المتحدة، لكن ذلك قد يضع مصالح بريتوريا على المحك.

وقال محمد لكريني أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية جامعة ابن زهر، في تصريح لـ "العرب"، "إن جنوب أفريقيا تعد إلى جانب الجزائر داعما أساسيا لجبهة البوليساريو على المستويين الإقليمي والدولي، لذلك لا نستغرب من الدعم الذي تقدمه بريتوريا عبر اتصال صفة تمثيل البوليساريو في منظمة الأمم المتحدة". وتابع أن "هذه السلوكات التي تلجأ إليها جنوب

المغرب يدين مغالطات جنوب أفريقيا بشأن النزاع حول الصحراء

على الإطلاق في الأمم المتحدة"، قائلا "ربما تخطط جنوب أفريقيا بين الاسم المختصر لنيويورك والأمم المتحدة".

وتابع "حتى إن لم يرق الأمر لجنوب أفريقيا، فإنها لن تجد في الموقع الرسمي للأمم المتحدة، ولا في الدليل الدبلوماسي، الكتاب الأزرق، ولا حتى في أي وثيقة للأمم المتحدة، أدنى إشارة إلى ما يسمى بتمثيلية هذه المجموعة المسلحة لدى الأمم المتحدة"، مشيرا إلى أن "إصرار جنوب أفريقيا على مساندة هذا الانتحال في الصفة لا يمكن أن يضلل مجلس الأمن، ولا أن يضيء أي شرعية على تمثيلية مزعومة موجودة فقط في مخيمات تندوف بالجزائر".

ووفقا لمراقبين، تعد جنوب أفريقيا من أبرز الداعمين لجبهة البوليساريو لذلك تتحرك لإيصال رسائلها في الأمم المتحدة، لكن ذلك قد يضع مصالح بريتوريا على المحك.

وقال محمد لكريني أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية جامعة ابن زهر، في تصريح لـ "العرب"، "إن جنوب أفريقيا تعد إلى جانب الجزائر داعما أساسيا لجبهة البوليساريو على المستويين الإقليمي والدولي، لذلك لا نستغرب من الدعم الذي تقدمه بريتوريا عبر اتصال صفة تمثيل البوليساريو في منظمة الأمم المتحدة". وتابع أن "هذه السلوكات التي تلجأ إليها جنوب

المغرب يدين مغالطات جنوب أفريقيا بشأن النزاع حول الصحراء

على الإطلاق في الأمم المتحدة"، قائلا "ربما تخطط جنوب أفريقيا بين الاسم المختصر لنيويورك والأمم المتحدة".

الجزائر تستشعر خطر فقدان دورها في مالي

الجزائر - لم تتأخر الجزائر كثيرا في التعبير عن رفضها لتغيير الحكومة بالقوة في الجارة مالي، في خطوة توجي باستئناسها لخطر فقدان دورها هناك خاصة أن البلاد تقود لجنة متابعة اتفاق السلام بين الحكومة المركزية في باماكو ومسلي الحركات الأوزادية (طوارق) شمالي مالي.

وقال بيان لوزارة الخارجية الجزائرية الثلاثاء "نرفض تغيير الحكومة بالقوة في مالي"، مجددة دعمها للرئيس الانتقالي باه نداو الذي اقتاده جنود الإثنين مع رئيس الوزراء إلى معسكر قرب باماكو.

وجاء في البيان أيضا "تتابع الجزائر بقلق بالغ التطورات الأخيرة في جمهورية مالي، وتؤكد رفضها القاطع لأي إجراء من شأنه ترسيخ تغيير الحكومة بالقوة".

وأضاف أن الجزائر الدولة الحدودية مع مالي "تؤكد دعمها للسلطات الانتقالية بقيادة رئيس الدولة باه نداو" من أجل العودة إلى النظام الدستوري. واقتاد جنود ماليون الإثنين كلا من الرئيس الانتقالي في مالي باه نداو ورئيس الوزراء مختار وان إلى معسكر كاتي قرب باماكو احتجاجا على تعديل حكومي أجرته السلطات الانتقالية. وساعات قبل ذلك رحب وزير الخارجية الجزائري صبري بوقادوم بـ "التقدم المشجع الذي تم إحرازه لضمان الأداء الكامل للهيئات الانتقالية" في مالي، وذلك خلال ترؤسه

المغرب يدين مغالطات جنوب أفريقيا بشأن النزاع حول الصحراء

على الإطلاق في الأمم المتحدة"، قائلا "ربما تخطط جنوب أفريقيا بين الاسم المختصر لنيويورك والأمم المتحدة".

وتابع "حتى إن لم يرق الأمر لجنوب أفريقيا، فإنها لن تجد في الموقع الرسمي للأمم المتحدة، ولا في الدليل الدبلوماسي، الكتاب الأزرق، ولا حتى في أي وثيقة للأمم المتحدة، أدنى إشارة إلى ما يسمى بتمثيلية هذه المجموعة المسلحة لدى الأمم المتحدة"، مشيرا إلى أن "إصرار جنوب أفريقيا على مساندة هذا الانتحال في الصفة لا يمكن أن يضلل مجلس الأمن، ولا أن يضيء أي شرعية على تمثيلية مزعومة موجودة فقط في مخيمات تندوف بالجزائر".

ووفقا لمراقبين، تعد جنوب أفريقيا من أبرز الداعمين لجبهة البوليساريو لذلك تتحرك لإيصال رسائلها في الأمم المتحدة، لكن ذلك قد يضع مصالح بريتوريا على المحك.

وقال محمد لكريني أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية جامعة ابن زهر، في تصريح لـ "العرب"، "إن جنوب أفريقيا تعد إلى جانب الجزائر داعما أساسيا لجبهة البوليساريو على المستويين الإقليمي والدولي، لذلك لا نستغرب من الدعم الذي تقدمه بريتوريا عبر اتصال صفة تمثيل البوليساريو في منظمة الأمم المتحدة". وتابع أن "هذه السلوكات التي تلجأ إليها جنوب

المغرب يدين مغالطات جنوب أفريقيا بشأن النزاع حول الصحراء

محمد ماموني العلوي

الرباط - انتقد المغرب بشدة استمرار جنوب أفريقيا في دعم جبهة البوليساريو الانفصالية داخل أروقة الأمم المتحدة، وذلك بوقوفها إلى جانب ممثل الجبهة الانفصالية في نيويورك مطالبا بإبائها بالالتزام بالقرارات الأممية حول النزاع المفتعل.

وتأسف السفير الممثل الدائم للمغرب بالأمم المتحدة عمر هلال في رسالة وجهها مساء الإثنين إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة بالخصوص "تمسك جنوب أفريقيا بدورها كبعوث لمحتال يدعي حصوله على اعتماد مزعوم كسفير ممثل البوليساريو بالأمم المتحدة، وهي صفة لم تحولها له أبدا المنظمة".

وردا على نقل الممثلة الدائمة لجنوب أفريقيا رسالة من البوليساريو إلى مجلس الأمن، دعا الدبلوماسي المغربي جنوب أفريقيا إلى "الالتزام بالموقف الرسمي للأمم المتحدة، كما عبر عنه أمينها العام في تقاريره المتعاقبة لمجلس الأمن، والتي تصف هذا المحتال بالتمثل البسيط للبوليساريو في نيويورك، وليس

ووفقا لمراقبين، تعد جنوب أفريقيا من أبرز الداعمين لجبهة البوليساريو لذلك تتحرك لإيصال رسائلها في الأمم المتحدة، لكن ذلك قد يضع مصالح بريتوريا على المحك.

وقال محمد لكريني أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية جامعة ابن زهر، في تصريح لـ "العرب"، "إن جنوب أفريقيا تعد إلى جانب الجزائر داعما أساسيا لجبهة البوليساريو على المستويين الإقليمي والدولي، لذلك لا نستغرب من الدعم الذي تقدمه بريتوريا عبر اتصال صفة تمثيل البوليساريو في منظمة الأمم المتحدة". وتابع أن "هذه السلوكات التي تلجأ إليها جنوب

المغرب يدين مغالطات جنوب أفريقيا بشأن النزاع حول الصحراء

محمد ماموني العلوي

الرباط - انتقد المغرب بشدة استمرار جنوب أفريقيا في دعم جبهة البوليساريو الانفصالية داخل أروقة الأمم المتحدة، وذلك بوقوفها إلى جانب ممثل الجبهة الانفصالية في نيويورك مطالبا بإبائها بالالتزام بالقرارات الأممية حول النزاع المفتعل.

وتأسف السفير الممثل الدائم للمغرب بالأمم المتحدة عمر هلال في رسالة وجهها مساء الإثنين إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة بالخصوص "تمسك جنوب أفريقيا بدورها كبعوث لمحتال يدعي حصوله على اعتماد مزعوم كسفير ممثل البوليساريو بالأمم المتحدة، وهي صفة لم تحولها له أبدا المنظمة".

وردا على نقل الممثلة الدائمة لجنوب أفريقيا رسالة من البوليساريو إلى مجلس الأمن، دعا الدبلوماسي المغربي جنوب أفريقيا إلى "الالتزام بالموقف الرسمي للأمم المتحدة، كما عبر عنه أمينها العام في تقاريره المتعاقبة لمجلس الأمن، والتي تصف هذا المحتال بالتمثل البسيط للبوليساريو في نيويورك، وليس

ووفقا لمراقبين، تعد جنوب أفريقيا من أبرز الداعمين لجبهة البوليساريو لذلك تتحرك لإيصال رسائلها في الأمم المتحدة، لكن ذلك قد يضع مصالح بريتوريا على المحك.

وقال محمد لكريني أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية جامعة ابن زهر، في تصريح لـ "العرب"، "إن جنوب أفريقيا تعد إلى جانب الجزائر داعما أساسيا لجبهة البوليساريو على المستويين الإقليمي والدولي، لذلك لا نستغرب من الدعم الذي تقدمه بريتوريا عبر اتصال صفة تمثيل البوليساريو في منظمة الأمم المتحدة". وتابع أن "هذه السلوكات التي تلجأ إليها جنوب

المغرب يدين مغالطات جنوب أفريقيا بشأن النزاع حول الصحراء